

# مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

مايو ٢٠١٣

## الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحديد المسار القادم

بعد عامين من بدء "الربيع العربي"، لا تزال بلدان متعددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAP)<sup>١</sup> تمر بفترة تحول معقدة على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد كان الأداء الاقتصادي متباينا في عام ٢٠١٢: فبالرغم من أن معظم البلدان المصدرة للنفط في المنطقة حققت معدلات نمو إيجابية، فقد ظل النمو الاقتصادي بطيئا في البلدان المستوردة للنفط. وفي عام ٢٠١٣، من المتوقع أن تتناقص هذه الفروق بسبب الإنتاج الهيدروكربوني الذي تراجع في البلدان المصدرة للنفط والتعافي الاقتصادي الطفيف في البلدان المستوردة للنفط. ويواجه كثير من البلدان التحدي الأني المتمثل في إعادة إرساء الاستقرار الاقتصادي الكلي أو الحفاظ عليه وسط أجواء من عدم اليقين السياسي والاضطرابات الاجتماعية، لكن المنطقة يجب ألا تغفل عن تحدي تنويع اقتصاداتها وخلق فرص عمل جديدة وتحقيق نمو أشمل لكل المواطنين.

### تناقص الفروق في منطقة ثنائية السرعة

ولا تزال الاحتياطات الدولية في كثير من البلدان المستوردة للنفط تخضع لضغوط البيئة الخارجية المحفوفة بالتحديات. فتباطؤ النشاط الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين، ولا سيما في منطقة اليورو، يعوق تحقيق تعافٍ سريع في نشاط التصدير، بينما تظل أسعار السلع الأولية المرتفعة تمثل عبئا على الأرصدة الخارجية في البلدان التي تعتمد على واردات الغذاء والطاقة. وقد طرأ تحسن تدريجي على معدل قدوم السائحين، ولكنه لا يزال دون مستويات ما قبل عام ٢٠١١. ومن المتوقع أن يستمر ضعف التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين في الخارج، بينما تظل تدفقات الحافظة أقل من المستويات السائدة في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى. وتتفاقم هذه البيئة الاقتصادية المعقدة من جراء النداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتقل إلى المنطقة من الصراع الدائر في سوريا.

وتواجه البلدان المصدرة للنفط، ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، آفاقا أكثر إيجابية بشكل عام. غير أن

تشير التوقعات إلى تحقيق معدلات نمو متواضعة في مختلف بلدان المنطقة. فمن المتوقع ألا يسجل النمو إلا تحسنا طفيفا إلى حد ما في عام ٢٠١٣ في بلدان (MENAP) المستوردة للنفط بعد أن سجلت نموا ضعيفا في العام الماضي، ولن يكون هذا النمو كافيا للبدء في تحقيق إنجازات ملموسة في معالجة مشكلة البطالة الكبيرة التي تشهدها المنطقة. وفي بلدان MENAP المصدرة للنفط، من المتوقع أن تسجل معدلات النمو الإيجابية انخفاضا معتدلا هذا العام، حيث يُتوقع أن تحد البلدان المنتجة للنفط من زيادات الإنتاج في سياق من الطلب النفطي العالمي المتواضع، وإن كان من المتوقع أن يؤدي استمرار الإنفاق العام المرتفع إلى توفير مستويات مريحة من الدعم للنمو غير النفطي في كثير من هذه البلدان.

<sup>١</sup> الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

طريق زيادة الأجور وتوظيف العمالة في القطاع العام. وأدت هذه الإجراءات، مع زيادة الدعم على الغذاء والطاقة، إلى ارتفاع عجز المالية العامة والدين العام. وفي كثير من الحالات، ساعد استقرار سعر الصرف على احتواء التضخم، ولكنه عجل بتناقص احتياطات النقد الأجنبي.

وبالرغم من الأوضاع السياسية المعقدة التي تواجه بلدان التحول العربية، فمن الضروري اتخاذ إجراءات حاسمة على مستوى السياسات إزاء انكماش الحواجز الوقائية التي تنتجها أرصدة المالية العامة واحتياطات النقد الأجنبي. وقد بدأ انحسار الضغوط على المالية العامة والاحتياطات الدولية نتيجة إصلاحات الدعم التي أجريت مؤخرا في بعض البلدان، مصحوبة بتدابير لتوفير الحماية الاجتماعية على نحو أكثر استهدافا للمستحقين. غير أن الأمر سيطلب مزيدا من الضبط المالي، مع مرونة أكبر في أسعار الصرف، لتعزيز الثقة والقدرة التنافسية والنمو.

وبالنظر إلى المستقبل، ينبغي أن تعمل بلدان المنطقة على الاستفادة بشكل متزايد من إمكانياتها الهائلة التي تؤهلها لتحقيق نمو أعلى وأشمل. ولكي يتم التحول إلى نموذج الاقتصاد الديناميكي الذي يوفر مزيدا من فرص العمل بشكل عاجل، يتعين على صناعات السياسات تصميم وتنفيذ جدول أعمال جريء للإصلاحات الهيكلية يحظى بتأييد جماهيري واسع النطاق. وسيقوم كل بلد بتحديد المسار الخاص به، ولكن كل المسارات ينبغي أن تلتقي عند نقطة النمو العاجل للقطاع الخاص وأنشطة التجارة الدولية، عن طريق الإصلاحات الهيكلية التي تعمق التكامل التجاري وتخفف تكلفة مزاولة الأعمال وتشجع تعيين العمالة في الشركات الخاصة وتُتمي رأس المال البشري عالي الجودة وتتيح فرصا أكبر للحصول على التمويل. وسيشعر المواطنون التواقون لتحقيق مطالبهم بالأمل في المستقبل عندما يبدأ التقدم في تحديد جدول الأعمال الوطني وتحقيق بعض الإنجازات السريعة في تنفيذه.

البلدان المصدرة للنفط يمكن أن تواجه ضغوطا كبيرة أيضا إذا ما ازداد سوء الآفاق العالمية. فاستمرار انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة، والذي يرجع إلى مستوى النشاط الاقتصادي العالمي المنخفض بشكل مزمن، يمكن أن يستنزف الاحتياطات الوقائية ويتسبب في عجز المالية العامة.

وسيتطلب الأمر اتخاذ إجراءات حاسمة على مستوى السياسات هذا العام. ففي كثير من بلدان MENAP المستوردة للنفط، سيتعين زيادة الضبط المالي، وزيادة مرونة أسعار الصرف، حتى يتسنى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وبث الثقة وتحسين القدرة التنافسية وتعبئة التمويل الخارجي. وبالنسبة لبلدان MENAP المصدرة للنفط، سيكون من المهم تقوية مراكز المالية العامة والمراكز الخارجية للحد من تعرضها لاحتمال الهبوط الملموس في أسعار النفط. وبالنسبة لمجموعتي البلدان، سيكون من المهم بذل هذه الجهود بطريقة متوازنة اجتماعيا، مع دعمها بإجراءات ملائمة لحماية الشرائح الفقيرة والضعيفة.

### بلدان التحول العربية: تحديد مسارات النجاح

ستعتمد التطورات الاقتصادية في بلدان التحول العربية<sup>٢</sup> على مستوى الثقة الذي لا يزال حساسا للتطورات السياسية والاجتماعية. وتمر هذه البلدان بعملية تحول سياسي معقدة، حيث إن كثيرا منها لم ينته بعد من اعتماد الدساتير الجديدة وانتخاب حكومات تضطلع بمهامها لمدة تتجاوز العام. وبسبب البطالة المرتفعة والزيادة المستمرة في تكلفة المعيشة، تتفاقم التوترات الاجتماعية بين السكان التواقين لجني ثمار التحول الجاري. ويمكن أن تتدهور الثقة بسرعة مع النكسات التي يتعرض لها التحول السياسي ومع تفاقم الأوضاع الأمنية الداخلية.

وقد اتخذت صناعات السياسات في هذه البلدان إجراءات على مدار العامين الماضيين لمواجهة الضغوط الاجتماعية عن

<sup>٢</sup> بلدان التحول العربية هي مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن.

وخدماتها مطلبا حيويا آخر لتحقيق التنافسية وفرص العمل.

ويعمل صندوق النقد الدولي بالتعاون الوثيق مع بلدان المنطقة من خلال مشورته التحليلية والفنية بالإضافة إلى دعمه المالي الكبير. وقد تعهد الصندوق بأكثر من ٨ مليارات دولار أمريكي يتم تقديمها في إطار اتفاقات تمويلية مع الأردن والمغرب واليمن، كما توصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع تونس يقضي بإتاحة الحصول على ١,٧٥ مليار دولار في إطار اتفاق للاستعداد الائتماني، ويواصل المناقشات مع مصر لتحديد الاتفاق الممكن معها ومع اليمن حول الدخول في برنامج ثانٍ.

### صندوق النقد الدولي ومصادر الدعم الرسمي الأخرى: توجيه دفة التغيير الإيجابي

تحتاج بلدان المنطقة إلى دعم المجتمع الدولي لجهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وإتمام التحول الاقتصادي. ويستطيع الشركاء الثنائيون ومتعددو الأطراف تقديم المساعدة لدعم التغيير الإيجابي - عن طريق المشورة بشأن السياسات الملائمة والأمور الفنية، وتوفير التمويل، وإتاحة فرص التجارة. وحتى مع الجهود المحلية الطموحة، يظل كثير من بلدان التحول العربية في حاجة لقدر كبير من التمويل الخارجي، لأن المصادر الخاصة لا يرجح أن تفي باحتياجاتها التمويلية الكبيرة. وتمثل زيادة انفتاح أسواق التصدير أمام منتجات المنطقة

## البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

### الاقتصاد غير النفطي يدعم النمو في عام ٢٠١٣

شهد عام ٢٠١٢ نمواً قوياً بمتوسط ٥,٧% في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) المصدرة للنفط - وهي الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن. وجاء النمو مدعوماً باستعادة الإنتاج النفطي بالكامل تقريباً في ليبيا والتوسع القوي في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وارتفع نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بدعم من أسعار الفائدة العالمية المنخفضة، وفي بعض البلدان الزيادات الكبيرة في الإنفاق الحكومي في ظل أسعار النفط المرتفعة واستجابة للضغوط الاجتماعية.<sup>٢</sup>

وعلى وجه الإجمال، من المتوقع تراجع النمو الاقتصادي إلى ٣% تقريباً في عام ٢٠١٣ مع توقف نمو الإنتاج النفطي مؤقتاً في سياق ضعف الطلب العالمي على النفط. فقد أخذت الصادرات النفطية تتراجع خلال الأشهر القليلة الأولى من عام ٢٠١٣. ويُتوقع أن يشهد عام ٢٠١٣ ككل ارتفاعاً في الإمدادات النفطية من العراق وليبيا يفوق أثرها أثر انخفاض الصادرات النفطية من إيران، بينما يُتوقع أن يؤدي انخفاض صافي الطلب على صادرات النفط السعودية إلى تراجع طفيف في الإنتاج. لذلك فمن المتوقع ثبات نمو إجمالي الناتج المحلي الهيدروكربوني وحجم الصادرات الهيدروكربونية ككل خلال عام ٢٠١٣.

وفي نفس الوقت، من المتوقع نمو الاقتصاد غير النفطي بنحو ٤% بدعم من أسعار الفائدة العالمية المنخفضة، والموقف المالي التيسيري في بعض البلدان (بما في ذلك زيادة مشروعات إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد

الصراعات ومشروعات الإنفاق الرأسمالي الممولة من الحكومة)، والإنفاق الاستهلاكي لرواتب موظفي القطاع العام.

### فوائض ضخمة في ميزان المدفوعات

تمكنت بلدان MENAP المصدرة للنفط من مراكمة فوائض في حساباتها الجارية بلغت حوالي ٤٤٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٢ بسبب زيادة حجم الصادرات الهيدروكربونية وارتفاع أسعارها. ومن شأن حدوث تراجع طفيف في أسعار النفط العالمية المتوقعة (على أساس أسواق العقود المستقبلية) والارتفاع المتوقع في حجم الواردات أن يؤدي إلى تراجع طفيف في فائض الحساب الجاري هذا العام ليصل إلى حوالي ٣٧٠ مليار دولار أمريكي.

وبالرغم من ارتفاع فوائض ميزان المدفوعات وقوة النشاط الاقتصادي، من المتوقع أن ينخفض مستوى التضخم عن معدلاته المرتفعة أو يظل متوسطاً في معظم البلدان المصدرة للنفط بسبب انخفاض تضخم أسعار الغذاء والبيئة التضخمية العالمية المعتدلة وانخفاض الزيادات على الإيجارات في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي إيران، من المنصور أن تسهم بعض هذه العوامل في احتواء الأسعار، ولكن يُتوقع أن تظل الضغوط التضخمية مرتفعة بسبب الانخفاض الحاد في قيمة العملة وصعوبة الأوضاع الخارجية والاقتصادية الكلية.

### البلدان المصدرة للنفط معرضة لخطر انخفاض الإيرادات النفطية

تراجعت المخاطر المحيطة بالآفاق العالمية إلى حد ما خلال الأشهر الأخيرة ولكنها لا تزال مرتفعة. فقد يؤدي تقلص النشاط الاقتصادي العالمي على الأرجح إلى انخفاض أسعار النفط. وتشهد بلدان كثيرة مستويات

<sup>٢</sup> قامت السعودية في الآونة الأخيرة بتعديل بيانات إجمالي الناتج المحلي مما أسفر عن زيادات هائلة في مستوى إجمالي الناتج المحلي وارتفاع تقديرات معدل النمو في ٢٠١١ و٢٠١٢.

## تنفيذ سياسات للحد من الاعتماد على إيرادات الهيدروكربونات

في العديد من البلدان، ونظرا لارتفاع وتزايد أسعار النفط المحققة للتعاقد والإنفاق إلى مستويات لا تسمح بمراكمة ثروات كافية لأجيال المستقبل، تتضح ضرورة تشديد سياسة المالية العامة لا سيما خلال الفترات التي تشهد نمواً جيداً في الاقتصاد غير النفطي. وحتى يتسنى الصمود أمام احتمالات الانخفاض الدائم في أسعار النفط، ينبغي احتواء الزيادات في المصروفات الحكومية الجارية التي يصعب خفضها، مثل مجموع الأجور والدعم. ويمكن استمرار النفقات الرأسمالية عند مستوياتها الحالية في بلدان كثيرة، وإن كان يتعين تحديد مجالات الإنفاق الرأسمالي ذات الأولوية لضمان عدم المساس بجودة الاستثمارات العامة. وفي بعض البلدان التي تسجل عجزاً كبيراً، تكون الحاجة إلى الضبط المالي أكثر إلحاحاً، ويتعين أن يقترن ذلك في حالة اليمن باستمرار الدعم المالي الدولي. والمجال متاح أمام جميع بلدان MENAP المصدرة للنفط للمضي في تطوير إطار المالية العامة المتوسط الأجل لتحسين تخطيط المالية العامة الكلية وتجنب التقلبات المسيرة للاتجاهات الدورية في المصروفات نتيجة تقلب أسعار النفط.

ومن شأن الإنفاق الاجتماعي والرأسمالي الفعال خفض الاعتماد على الإيرادات النفطية على المدى الطويل من خلال تشجيع النمو مستقبلاً في القطاعات غير الهيدروكربونية. ونظراً لانخفاض معدلات توظيف المواطنين في القطاع الخاص، ينبغي الاعتماد بدرجة أكبر على الثروة النفطية المتبقية في تكوين ثروة من رأس المال البشري. وقد أبلت المنطقة بلاءً حسناً باقترابها من المتوسط العالمي لعدد سنوات الدراسة: حيث ساهمت بلدان MENAP المصدرة للنفط بنصف أعلى عشر زيادات في متوسط سنوات الدراسة على مستوى العالم منذ عام ١٩٨٠. غير أن جودة التحصيل الدراسي منخفضة للغاية

منخفضة من الدين العام ويمكنها بالتالي الاعتماد على الاحتياطيات الدولية والأصول الأجنبية الأخرى لدعم الطلب الكلي في حالة انخفاض أسعار النفط لفترة وجيزة، ولكن انخفاض الأسعار لفترة طويلة قد تنشأ عنه مخاطر هائلة. وتشير تحليلات صندوق النقد الدولي الواردة في عدد إبريل ٢٠١٣ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" إلى أن تباطؤ النمو في الأسواق الصاعدة قد يؤدي في حالة عدم تعديل السياسات إلى انخفاض أسعار النفط دون المستوى اللازم لموازنة الميزانية في معظم بلدان MENAP المصدرة للنفط.

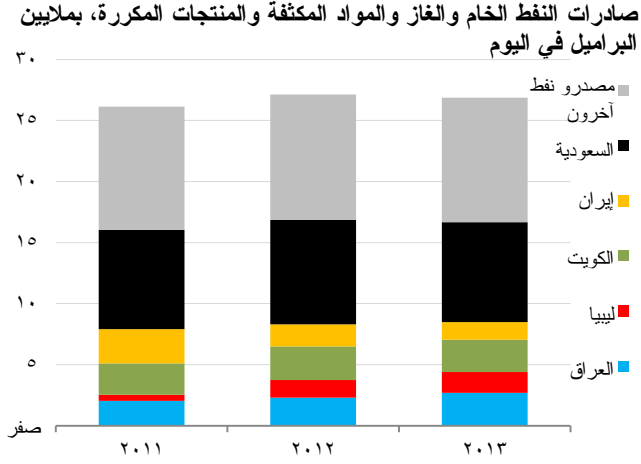
وتنشأ مخاطر بالمثل عن ضعف إجراءات السياسات في أوروبا والذي قد يؤدي إلى انخفاض متوسط ولكن مستمر في معدل النمو. وتشير تحليلات صندوق النقد الدولي إلى أن الخسارة التراكمية في إجمالي الناتج المحلي لبلدان MENAP المصدرة للنفط قد تصل إلى ٠,٥% تقريباً خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤؛ وأن تتراجع معدلات النمو أيضاً على المدى المتوسط نتيجة انخفاض حجم الصادرات وأسعار النفط. وفي المقابل، فإن تحقيق تقدم أسرع بشأن اتخاذ الإجراءات المتفق عليها على مستوى السياسات في أوروبا قد يؤدي إلى زيادة معدل نموها في الأجل المتوسط ويؤثر إيجابياً على بلدان MENAP المصدرة للنفط.

وقد شهد بعض هذه البلدان تجدد حالة عدم اليقين السياسي والاضطرابات وأعمال التخريب للمنشآت النفطية. وإلى الآن لم يؤثر ذلك تأثيراً مادياً على الناتج الهيدروكربوني، بينما قد يؤثر تدهور الأوضاع الأمنية المحلية أو تفاقم الاضطرابات الجغرافية-السياسية الإقليمية على حجم الصادرات الهيدروكربونية في الأجل القصير. وفي الأجل المتوسط، قد يؤدي ارتفاع التكاليف الأمنية وتراجع عوامل جذب الاستثمارات إلى كبح معدل زيادة الإمدادات الهيدروكربونية. ومن المخاطر التي تهدد أسعار المواد الهيدروكربونية في الأجل الطويل تكرار ثورة الغاز الصخري في الولايات المتحدة في أنحاء أخرى من العالم.

مقارنة بالمعايير الدولية. ويمثل التعليم عالي الجودة في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية أحد المكونات الأساسية في الإصلاحات اللازمة لدعم توفير فرص العمل والتنويع الاقتصادي. فضلا على ذلك، ينبغي تكميل إصلاحات التعليم بإعادة موازنة الحوافز التي تشجع المواطنين الماهرين على البحث عن فرص عمل في القطاع الخاص بصورة لا تؤثر سلبا دون داع على حوافز النشاط التجاري.

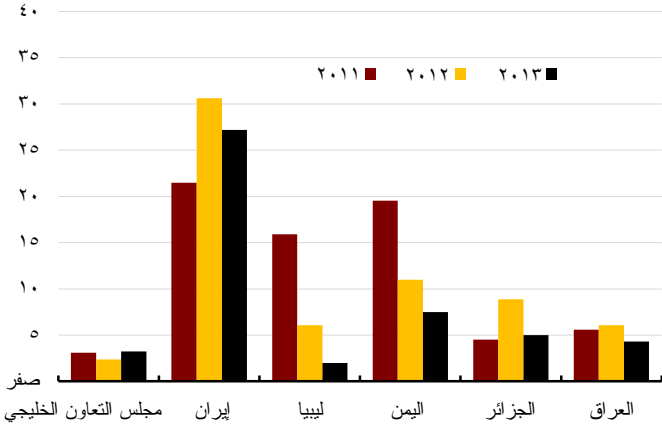
## بلدان MENAP المصدرة للنفط: التطورات والآفاق الاقتصادية الأخيرة

الصادرات الهيدروكربونية الكلية ثابتة، ولكن توجد تقلبات حادة في بعض البلدان.



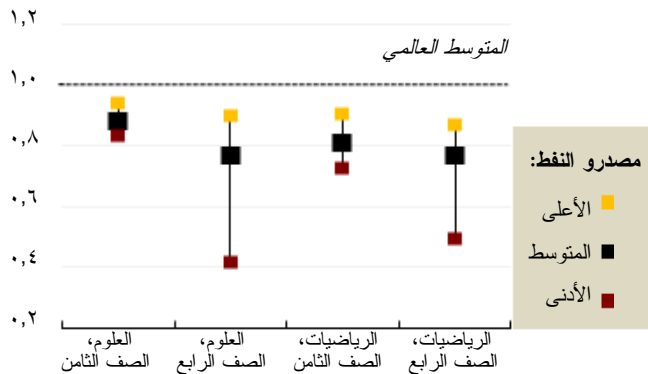
مستوى التضخم متوسط أو متناقص في معظم البلدان.

مؤشر أسعار المستهلكين، التغير %



مستوى التحصيل العلمي منخفض كثيرا مقارنة بباقي أنحاء العالم.

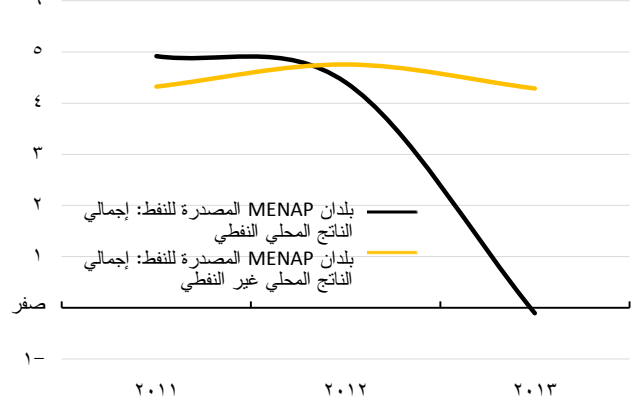
التحصيل الدراسي مقارنة بالمتوسط العالمي<sup>١</sup>



١ درجات التحصيل الدراسي كما ترد في دراسة Mathematics and Science Study, 2011؛ ١,١ = المستوى المعياري "المرتفع" و ٠,٨ = المستوى المعياري "المنخفض".

لا يزال معدل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي مرتفعا، مع انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي.

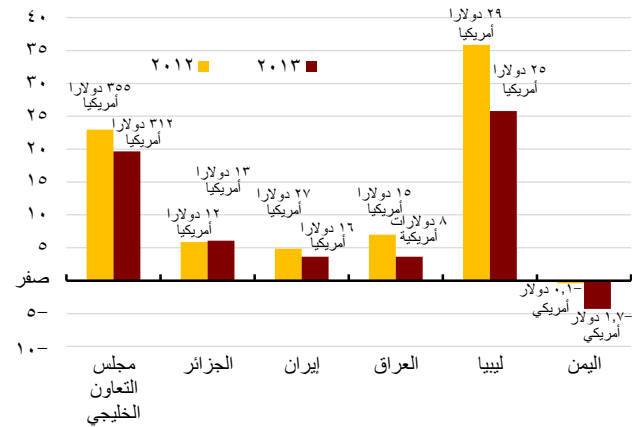
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي النفطي وغير النفطي، %



من المتوقع أن تتخفف فوائض الحساب الجاري انخفاضا طفيفا في كثير من البلدان.

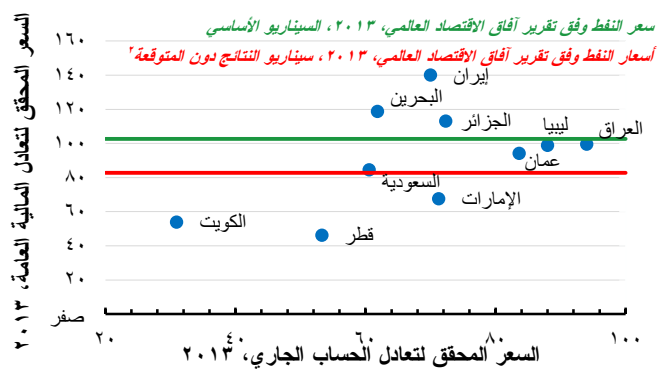
رصيد الحساب الجاري

(% من إجمالي الناتج المحلي وبمليارات الدولارات الأمريكية)



قد يؤثر تراجع النمو في الأسواق الصاعدة تأثيرا سلبيا على أرصدة المالية العامة.

أسعار النفط المحققة لتتبادل، بالدولار الأمريكي للبرميل<sup>١</sup>



١ السعر المحقق لتتبادل في اليمن: ٢١٥ دولار أمريكي (المالية العامة)، و ١٦٨ دولار أمريكي (الحساب الجاري).

٢ خروج التنفقات الرأسمالية وضعف الاستثمار في الأسواق الصاعدة.

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

## البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

### تعافٍ اقتصادي ضعيف في بيئة معقدة

إمدادات الغاز الطبيعي في الأردن التي تم تعويضها بواردات الوقود عالية التكلفة لإنتاج الكهرباء.

وقد تم كبح التضخم نتيجة القيود على الطلب الكلي والدعم الكبير على أسعار الغذاء والطاقة، وبمساهمة في حالات كثيرة من استقرار أسعار الصرف - الذي تحقق على حساب تضاؤل الاحتياطيات الدولية، كما في حالة مصر وباكستان. وفي المقابل، ساعد التخفيض الكبير في سعر الصرف في السودان على ارتفاع معدل التضخم، ولكنه أسهم في الوقت نفسه في تحسين مستوى الاحتياطيات.

وفي سياق الجهود المبذولة لتلبية المطالب الاجتماعية والحد من أثر ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والطاقة، قامت الحكومات بزيادة الإنفاق على الدعم ومجموع أجور القطاع العام، بينما أثر ضعف النشاط الاقتصادي سلباً على الإيرادات الضريبية. وقد نتج عن ذلك عجز ضخم في المالية العامة (٨,٤% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط) أدى إلى زيادة الدين العام، وتم تمويل هذا العجز في بعض الحالات عن طريق البنوك المحلية مما أعاق قدرتها على إقراض القطاع الخاص.

وثمة تقدم نحو الحد من الضغوط على المالية العامة والاحتياطيات بفضل إصلاحات الدعم التي أجريت مؤخراً والتي اقترنت بتدابير لتوفير الحماية الاجتماعية على نحو أكثر استهدافاً للمستحقين. ففي الأردن، تم توزيع تحويلات نقدية ضخمة لتخفيف الأثر الواقع على الفقراء من الزيادات الحادة في أسعار الوقود خلال فصل الخريف الماضي. كذلك قامت مصر والمغرب وتونس باتخاذ إجراءات للحد من الدعم، ولكن على نحو أكثر تدرجاً.

### ضرورة التحرك

من المتوقع أن يتعافى النمو بمعدلات معتدلة في عام ٢٠١٣ في بلدان MENAP المستوردة للنفط ليرتفع بنسبة طفيفة تبلغ ٣% وفق التوقعات. ولا تزال الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية متردية بسبب

حققت البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (باستثناء سوريا) - وهي أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وتونس - نمواً بلغ ٢,٧% في المتوسط في عام ٢٠١٢، مع تأثير الاستثمارات وصافي الصادرات بعدم اليقين السياسي والاضطرابات الاجتماعية المستمرة والبيئة الخارجية المحفوفة بالتحديات. وأدى النمو المطرد في تحويلات العاملين بالخارج وأجور القطاع العام إلى تعزيز الاستهلاك. وساهمت في دعم النشاط الاقتصادي أيضاً المحاصيل الضخمة في أفغانستان وباكستان والانتعاش الزراعي في أعقاب موجة الجفاف في موريتانيا، بينما تفاقمت حالة الهبوط الاقتصادي في السودان نتيجة خسارة الإنتاج النفطي لصالح جنوب السودان. وقد أدى هذا التعافي المتواضع إلى خلق عدد قليل من فرص العمل، واستمرار ارتفاع البطالة، لا سيما بين النساء والشباب.

وقد ظلت ثقة المستثمرين ضعيفة بسبب التحولات السياسية والاضطرابات الاجتماعية في مختلف بلدان التحول العربية وانتقال التدايعات إلى المنطقة نتيجة الصراع الدائر في سوريا - بما في ذلك تكلفة دعم اللاجئين، وتعطل التجارة الثنائية وتجارة الترانزيت، وتزايد المخاوف الأمنية. وقد أدت هذه العوامل في عدد من البلدان إلى زيادة القروض المتعثرة وانخفاض مؤشرات البورصة وخروج التدفقات الرأسمالية وتراجع مراتب التصنيف الائتماني واتساع فروق العائد على السندات السيادية.

وقد ازداد ضعف المراكز الخارجية على مستوى البلدان المستوردة للنفط، حيث تراجع حجم الصادرات وتباطأ الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفض معدل قدوم السائحين انعكاساً لحالة الركود التي تشهدها منطقة اليورو وتباطؤ النمو العالمي. وفي الوقت نفسه ارتفعت فاتورة الاستيراد في بلدان المنطقة بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة العالمية. وقد زادت الضغوط على أرصدة الحساب الجاري من جراء موجة الجفاف في المغرب، واضطرابات



ومن غير المرجح أن ترتفع الاحتياطيات الدولية المتآكلة إذا لم يطرأ انخفاض كبير على الأسعار العالمية للغذاء والطاقة أو ارتفاع في الصادرات أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو تحويلات العاملين بالخارج. وقد يؤدي ضعف ثقة المستثمرين إلى تسرب مزيد من الاحتياطيات. وترداد حدة هذه العوامل في باكستان نتيجة مدفوعات الدين الضخمة لجهات الإقراض الرسمية، مما يؤدي إلى انخفاض الاحتياطيات إلى مستويات حرجة.

ومع تراجع الاحتياطيات المالية الوقائية ونضوب الاحتياطيات، سوف يتعين اتخاذ تدابير ملموسة للضبط المالي وزيادة مرونة أسعار الصرف حتى يتسنى، في حالات كثيرة، الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وبث الثقة والحفاظ على التنافسية وتعبئة التمويل الخارجي. وعلى وجه التحديد، سيتعين على البلدان تنفيذ مزيد من تخفيضات الدعم مع توفير شبكات أمان أكثر استهدافاً للمستحقين، وتصميم سياسات تساعد على احتواء فاتورة الأجور.

كذلك سيتعين على بعض البلدان تنفيذ خيارات سياسية صعبة لا يتوافر لها التأييد الشعبي للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وإن كانت الانتخابات القادمة في كثير من البلدان المستوردة للنفط، والتحويلات السياسية والإصلاحات الدستورية الجارية ستصعب معها صناعة السياسات اللازمة.

وبالنظر إلى ما وراء هذه التحديات على المدى القريب، نجد أن هذه البلدان تتمتع بإمكانات كبيرة تؤهلها لتحقيق معدلات نمو أعلى على نطاق أوسع وتوفير مزيد من فرص العمل. ولتحقيق هذه الإمكانيات، سوف يتعين المضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها تعميق التكامل التجاري، وتبسيط القواعد التنظيمية، وتعزيز المسائلة المؤسسية، وإزالة العراقيل التي تعوق الدخول في الأنشطة التجارية والخروج منها، وتعديل القواعد المنظمة لسوق العمل لتشجيع توظيف العمالة مع

الاضطرابات الاجتماعية المستمرة وعملية التحويلات السياسية المعقدة والبيئة الاقتصادية التي تتسم بالنمو العالمي المتواضع وأسعار السلع الأولية المرتفعة وضعف الثقة على المستوى المحلي. ومن المتوقع أن يتجاوز معدل النمو في موريتانيا معدلات النمو في البلدان الأخرى المستوردة للنفط، مدفوعاً بتعافي الإنتاج في قطاع التعدين واستمرار الاستثمار في هذا القطاع. وعلى الجانب الآخر، نجد أن التعافي يمكن أن يبدأ في السودان بعد الاتفاقيات الأمنية والنفطية التي تم توقيعها مؤخراً مع جنوب السودان. ومن شأن الارتفاع المستمر في معدلات البطالة إثارة مزيد من التوترات الاجتماعية بين الشعوب التواقفة لتوافر فرص العمل، وتحقيق مستويات دخل وأوضاع اجتماعية أفضل، وتوافر فرص اقتصادية متساوية. وسوف تتأثر الأوضاع الاجتماعية في الأردن ولبنان نتيجة تزايد أعداد اللاجئين من سوريا.

ومن المتوقع أن يرتفع التضخم في مصر والأردن والمغرب وتونس، وهو ما يعكس تخفيضات الدعم الأخيرة والأخرى المقررة مستقبلاً، وفي بعض الحالات الضغوط الناجمة عن تنقيد عجز المالية العامة ونقص العرض. ولا يزال التضخم الأساسي مرتفعاً في باكستان أيضاً مع الاستمرار في تطبيق السياسة النقدية التيسيرية. وفي البلدان الأخرى، من المرجح أن يؤدي تراجع الطلب المحلي وانخفاض أسعار بعض أنواع الغذاء إلى كبح التضخم.

وحتى في البلدان التي يعزز التعافي الاقتصادي من إيراداتها، فمن المتوقع ازدياد عجز المالية العامة في البلدان التي لم تبدأ بعد بزيادة الإيرادات واحتواء مصروفات الأجور والدعم. ومن المتوقع أيضاً استقرار العجز إلى حد كبير في البلدان التي يتم فيها توجيه وفورات الدعم نحو تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وزيادة الإنفاق الرأسمالي لدعم النمو والتوظيف.

الاحتياطات الدولية نتيجة هذه المخاطر، وكذلك نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء والطاقة العالمية، وتباطؤ النمو لدى الشركاء التجاريين، واشتداد العزوف عن المخاطر المالية مجدداً على مستوى العالم.

وعلى الجانب الإيجابي، قد يؤدي تسارع وتيرة الإصلاح في أوروبا وسلاسة التحول السياسي في بلدان المنطقة إلى تعزيز الإصلاحات، وثقة المستثمرين، والتدفقات الخارجية الوافدة، والنمو.

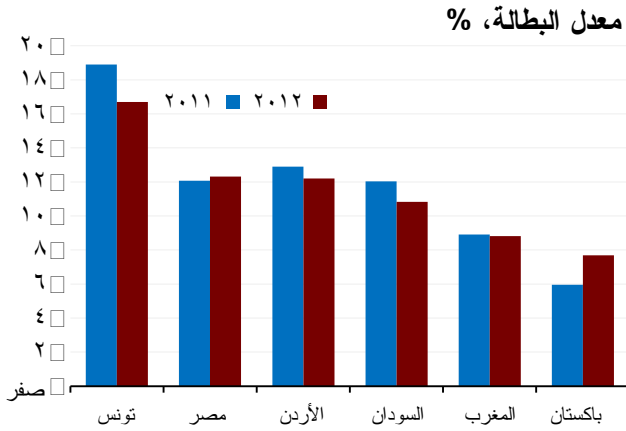
توفير حماية كافية للعاملين، ومواءمة نظام التعليم مع احتياجات أصحاب الأعمال، وزيادة فرص الحصول على التمويل.

### مخاطر النتائج دون المتوقعة لا تزال هي السائدة

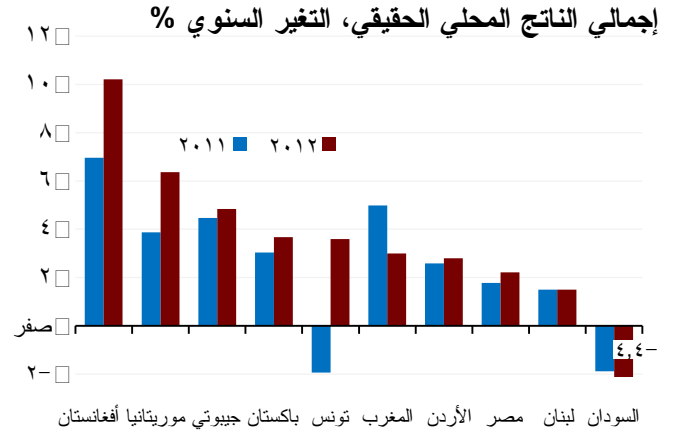
تهيمن مخاطر التطورات الإقليمية والمحلية المعاكسة على آفاق البلدان المستوردة للنفط. وقد يؤدي عدم الاستقرار الناتج عن تجدد الانتكاسات في التحولات السياسية إلى التأخر أكثر في اتخاذ الإجراءات اللازمة على مستوى السياسات، وقد يؤدي، إذا ما اقترن بالتصعيد الإقليمي للنزاع السوري، إلى تقويض الثقة في الاقتصاد. ومن الممكن أن ينخفض الناتج وتنشأ ضغوط حادة على

## بلدان MENAP المستوردة للنفط: التطورات والآفاق الاقتصادية الأخيرة

... مع استمرار ارتفاع معدلات البطالة.

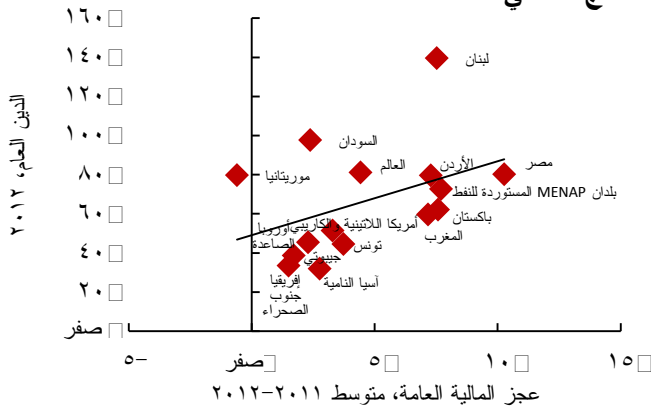


حالة عدم اليقين السياسي والاضطرابات الاجتماعية والتحديات الخارجية تلقي بثأرها على التعافي الاقتصادي...



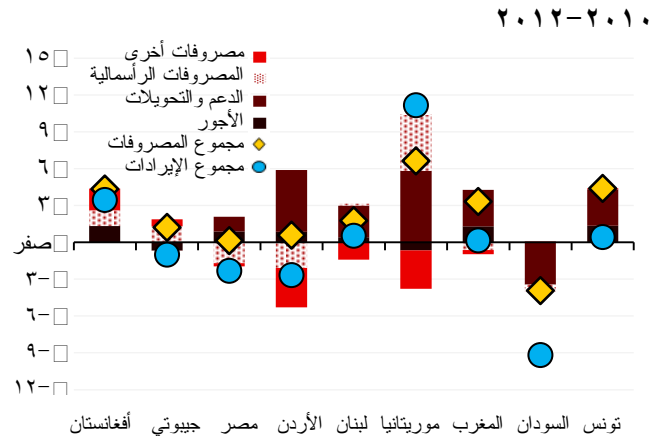
... ارتفاع العجز والدين الحكوميين.

الدين العام مقابل عجز المالية العامة، % من إجمالي الناتج المحلي



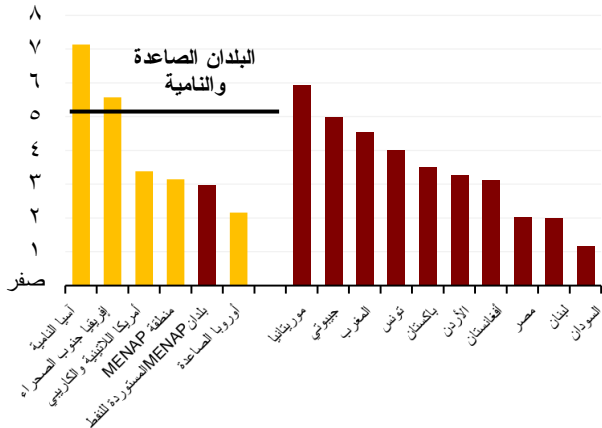
أدى تراجع الإيرادات وزيادة الدعم ومجموع الأجور إلى ...

التغير في الإيرادات والمصروفات، % من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١٢-٢٠١٠



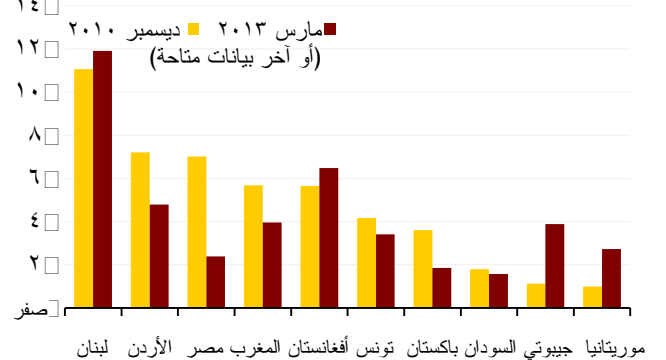
... في مواجهة آفاق محفوفة بالتحديات.

معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠١٣



وتترك الاحتياطيات الدولية المتآكلة حواجز وقائية محدودة...

إجمالي الاحتياطيات الدولية، مقبسا بعدد شهور الواردات



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

## منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٠-٢٠١٤

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسط						
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧-٢٠٠٠	
<b>منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان<sup>١</sup></b>								
٣,٧	٣,١	٤,٧	٣,٩	٥,٣	٢,٩	٥,٠	٥,٨	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٨,٢	٩,٩	١١,٥	١٣,٠	٧,٠	١,٩	١٣,٢	٩,٥	رصيد الحساب الجاري
٠,١-	٠,٦	٢,٠	٢,٣	٠,٢-	٣,٠-	٦,٦	٣,٤	رصيد المالية العامة الكلي
٩,١	١٠,١	١١,٢	٩,٨	٦,٩	٧,٠	١٣,٤	٦,٥	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
<b>البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان</b>								
٣,٧	٣,٢	٥,٧	٤,٧	٥,٩	٢,٣	٤,٩	٦,٢	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
١٢,٠	١٤,٣	١٦,٦	١٨,٢	١٠,٨	٤,٦	١٨,٩	١٣,٧	رصيد الحساب الجاري
٣,١	٤,٧	٦,٩	٦,٨	٢,٧	١,٨-	١٣,٠	٧,٨	رصيد المالية العامة الكلي
٨,٨	١٠,٥	١٢,٠	٩,٨	٦,٠	٥,٣	١٣,٦	٧,٥	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
<b>منها: دول مجلس التعاون الخليجي</b>								
٤,٠	٤,٠	٦,٠	٧,٩	٦,٣	٠,٨	٨,٢	٦,١	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
١٦,٨	١٩,٧	٢٣,٠	٢٢,٩	١٣,٥	٧,١	٢١,٨	١٥,٦	رصيد الحساب الجاري
٧,٩	١٠,٧	١٤,٤	١١,٣	٤,٠	٠,٧-	٢٤,٠	١٢,٠	رصيد المالية العامة الكلي
٣,٣	٣,٢	٢,٤	٣,١	٢,٦	٢,٧	٨,٩	٢,٢	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
<b>البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان</b>								
٣,٦	٣,٠	٢,٧	٢,٢	٤,٠	٤,٢	٥,٣	٥,١	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٣,٦-	٤,٠-	٥,٧-	٣,٥-	٣,٠-	٤,٦-	٤,١-	١,٠-	رصيد الحساب الجاري
٦,٩-	٨,١-	٨,٤-	٧,٠-	٥,٧-	٥,٢-	٥,٥-	٤,٧-	رصيد المالية العامة الكلي
٩,٦	٩,٢	٩,٥	٩,٩	٨,٥	١٠,٢	١٢,٩	٤,٩	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
<b>منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا<sup>١</sup></b>								
٣,٧	٣,١	٤,٨	٤,٠	٥,٥	٣,٠	٥,٢	٥,٩	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٨,٩	١٠,٨	١٢,٥	١٤,٠	٧,٧	٢,٥	١٤,٧	١٠,٣	رصيد الحساب الجاري
٠,٧	١,٥	٣,٢	٣,٤	٠,٤	٢,٧-	٨,٤	٤,٣	رصيد المالية العامة الكلي
٩,٠	١٠,٣	١١,٣	٩,٣	٦,٦	٥,٨	١٣,٦	٦,٦	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
<b>البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا</b>								
٣,٧	٢,٧	١,٩	١,٦	٤,٣	٤,٩	٦,١	٥,٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٤,٩-	٥,٧-	٧,٧-	٥,١-	٣,٤-	٤,٤-	٢,٧-	١,٤-	رصيد الحساب الجاري
٧,٠-	٨,٩-	٨,٨-	٧,٢-	٥,٧-	٥,٣-	٤,٧-	٥,٤-	رصيد المالية العامة الكلي
٩,٨	٩,٩	٨,٩	٧,٩	٨,٠	٧,٣	١٣,٦	٤,٥	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> بيانات ٢٠١١-٢٠١٤ لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) (١) البلدان المصدرة للنفط: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن؛ (٢) البلدان المستوردة للنفط: أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وسوريا وتونس. بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA): مجموعة البلدان التي تضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)، باستثناء أفغانستان وباكستان.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنوات المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان وإيران (٢١ مارس / ٢٠ مارس)، وقطر (إبريل/مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو).

## البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة

	توقعات		متوسط					
	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧-٢٠٠٠
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي؛ %)	٣,٧	٣,٢	٥,٧	٤,٧	٥,٩	٢,٣	٤,٩	٦,٢
الجزائر	٣,٤	٣,٣	٢,٥	٢,٤	٣,٦	١,٧	٢,٠	٤,٤
البحرين	٣,٣	٤,٢	٣,٩	٢,١	٤,٧	٣,٢	٦,٣	٦,٤
جمهورية إيران الإسلامية	١,١	١,٣-	١,٩-	٣,٠	٥,٩	٣,٩	٠,٦	٦,٠
العراق	٨,٤	٩,٠	٨,٤	٨,٦	٥,٩	٥,٨	٦,٦	...
الكويت	٣,١	١,١	٥,١	٦,٣	٢,٤-	٧,١-	٢,٥	٧,٤
ليبيا	١٠,١	٢٠,٢	١٠٤,٥	٦٢,١-	٥,٠	٠,٨-	٢,٧	٥,٤
عمان	٣,٥	٤,٢	٥,٠	٤,٥	٥,٦	٣,٣	١٣,٢	٤,٠
قطر	٥,٠	٥,٢	٦,٦	١٣,٠	١٦,٧	١٢,٠	١٧,٧	١٢,٠
المملكة العربية السعودية	٤,٢	٤,٤	٦,٨	٨,٥	٧,٤	١,٨	٨,٤	٤,٧
الإمارات العربية المتحدة	٣,٦	٣,١	٣,٩	٥,٢	١,٣	٤,٨-	٥,٣	٨,٠
اليمن	٥,٤	٤,٤	٠,١	١٠,٥-	٧,٧	٣,٩	٣,٦	٤,٢
تضخم أسعار المستهلكين (المتوسط السنوي؛ %)	٨,٨	١٠,٥	١٢,٠	٩,٨	٦,٠	٥,٣	١٣,٦	٧,٥
الجزائر	٤,٥	٥,٠	٨,٩	٤,٥	٣,٩	٥,٧	٤,٩	٢,٧
البحرين	٢,١	٢,٦	١,٢	٠,٤-	٢,٠	٢,٨	٣,٥	١,٢
جمهورية إيران الإسلامية	٢١,١	٢٧,٢	٣٠,٦	٢١,٥	١٢,٤	١٠,٨	٢٥,٤	١٣,٩
العراق	٥,٥	٤,٣	٦,١	٥,٦	٢,٤	٢,٢-	٢,٧	٤٠,٣
الكويت	٣,٨	٣,٣	٢,٩	٤,٧	٤,٠	٤,٠	١٠,٦	٢,٣
ليبيا	٥,٢	٢,٠	٦,١	١٥,٩	٢,٥	٢,٤	١٠,٤	٢,٩
عمان	٣,٣	٣,٣	٢,٩	٤,٠	٣,٣	٣,٥	١٢,٦	١,٢
قطر	٤,٠	٣,٠	١,٩	١,٩	٢,٤-	٤,٩-	١٥,٠	٥,٩
المملكة العربية السعودية	٣,٦	٣,٧	٢,٩	٣,٧	٣,٨	٤,١	٦,١	٠,٨
الإمارات العربية المتحدة	١,٩	١,٦	٠,٧	٠,٩	٠,٩	١,٦	١٢,٣	٥,٢
اليمن	٨,٧	٧,٥	١١,٠	١٩,٥	١١,٢	٣,٧	١٩,٠	١٠,٩
رصيد المالية العامة على مستوى الحكومة العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	٣,١	٤,٧	٦,٩	٦,٨	٢,٧	١,٨-	١٣,٠	٧,٨
الجزائر	٢,٧-	١,٨-	٣,٤-	١,٧-	١,٨-	٦,٨-	٧,٦	٧,٢
البحرين <sup>١</sup>	٥,٠-	٤,٢-	٢,٦-	١,٧-	٧,٠-	٦,٦-	٤,٩	١,٦
جمهورية إيران الإسلامية <sup>١</sup>	٤,٠-	٣,٥-	٢,٣-	٤,١	٣,٠	٠,٩	٠,٧	٣,٣
العراق	١,٩	١,٢	٤,٠	٤,٩	٤,٣-	١٢,٧-	٠,٩-	...
الكويت <sup>١</sup>	٢٢,٢	٢٦,٩	٣٠,٦	٢٩,١	٢٥,٢	٢٦,٨	١٩,٨	٢٩,٥
ليبيا	١٢,١	١٨,٤	٢٠,٨	١٨,٧-	٨,٩	٣,٠-	٢٥,٢	١٤,٧
عمان <sup>١</sup>	١,٢-	٣,٨	١٠,٤	٤,٧	٣,٨	٢,١-	١٣,٧	٩,٤
قطر	٩,٨	١١,٠	٨,١	٨,٣	٢,٦	١٣,٤	٩,٨	٩,٠
المملكة العربية السعودية	٦,٤	٩,٦	١٥,٢	١٢,٤	٣,٠	٤,١-	٣١,٦	١٠,٧
الإمارات العربية المتحدة <sup>٢</sup>	٨,٥	٩,٧	١٠,٧	٣,٣	١,٨-	١٢,٦-	١٧,٠	٨,٣
اليمن	٣,٧-	٥,٨-	٥,٥-	٤,٣-	٤,٠-	١٠,٢-	٤,٥-	٠,٧-

١٢,٠	١٤,٣	١٦,٦	١٨,٢	١٠,٨	٤,٦	١٨,٩	١٣,٧	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
٤,٥	٦,١	٥,٩	١٠,٠	٧,٥	٠,٣	٢٠,١	١٦,٤	الجزائر
١١,٦	١٣,٦	١٥,٤	١٢,٦	٣,٦	٢,٩	١٠,٢	٧,٤	البحرين
١,٩	٣,٦	٤,٩	١٢,٠	٦,٥	٢,٦	٦,٥	٦,١	جمهورية إيران الإسلامية
٢,٩	٣,٦	٧,٠	١٢,٥	٣,٠	٨,٣-	١٢,٨	...	العراق
٣٧,٦	٤٠,٨	٤٥,٠	٤٤,٠	٣١,٩	٢٦,٧	٤٠,٩	٢٩,٨	الكويت
١٧,٧	٢٥,٨	٣٥,٩	٩,١	١٩,٥	١٤,٩	٤٢,٥	٢٦,٥	ليبيا
٤,٧	٩,٩	١٥,٦	١٧,٧	٨,٧	١,٢-	٨,٣	٩,٧	عُمان
٢٣,٧	٢٩,٣	٢٩,٥	٣٠,٤	٢٦,٨	١٠,٢	٢٨,٧	٢٥,١	قطر
١٦,١	١٩,٢	٢٤,٤	٢٣,٧	١٢,٧	٤,٩	٢٥,٥	١٥,٩	المملكة العربية السعودية
٧,٩	٨,٤	٨,٢	٩,٧	٣,٢	٣,٥	٧,٩	٩,٤	الإمارات العربية المتحدة
٤,١-	٤,٣-	٠,٤-	٤,٠-	٣,٧-	١٠,٢-	٤,٦-	٣,٢	اليمن

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> الحكومة المركزية.

<sup>٢</sup> الحكومة المركزية و"صندوق التنمية الوطنية" عدا "هيئة توجيه الدعم".

<sup>٣</sup> الحسابات الموحدة للحكومة الاتحادية وإمارات أبوظبي ودبي والشارقة.

ملحوظة: يتم إبلاغ المتغيرات على أساس السنة المالية بالنسبة إلى إيران (٢١ مارس / ٢٠ مارس)، وقطر (إيريل/مارس).

## البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة

	توقعات		متوسط					
	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧-٢٠٠٠
<b>نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي</b>	٣,٦	٣,٠	٢,٧	٢,٢	٤,٠	٤,٢	٥,٣	٥,١
(التغير السنوي؛ %)								
جمهورية أفغانستان	٤,٨	٣,١	١٠,٢	٧,٠	٨,٤	٢١,٠	٣,٦	...
جيبوتي	٥,٠	٥,٠	٤,٨	٤,٥	٣,٥	٥,٠	٥,٨	٣,٠
مصر	٣,٣	٢,٠	٢,٢	١,٨	٥,١	٤,٧	٧,٢	٤,٧
الأردن	٣,٥	٣,٣	٢,٨	٢,٦	٢,٣	٥,٥	٧,٢	٦,٦
لبنان	٤,٠	٢,٠	١,٥	١,٥	٧,٠	٩,٠	٨,٦	٣,٥
موريتانيا	٥,٨	٥,٩	٦,٤	٣,٩	٥,١	١,٢-	٣,٥	٤,٣
المغرب	٤,٨	٤,٥	٣,٠	٥,٠	٣,٦	٤,٨	٥,٦	٤,٦
باكستان	٣,٣	٣,٥	٣,٧	٣,٠	٣,١	١,٧	٣,٧	٥,٣
السودان <sup>١</sup>	٢,٦	١,٢	٤,٤-	١,٩-	٢,٥	٥,٢	٣,٠	٨,٨
الجمهورية العربية السورية <sup>٢</sup>	...	...	...	...	٣,٤	٥,٩	٤,٥	٤,٢
تونس	٤,٥	٤,٠	٣,٦	١,٩-	٣,١	٣,١	٤,٥	٤,٨
الضفة الغربية وقطاع غزة <sup>٣</sup>	٤,٤	٥,٠	٦,٠	١٢,٢	٩,٣	٧,٤	٧,١	٠,٦
<b>تضخم أسعار المستهلكين</b>	٩,٦	٩,٢	٩,٥	٩,٩	٨,٥	١٠,٢	١٢,٩	٤,٩
(المتوسط السنوي؛ %)								
جمهورية أفغانستان	٥,٨	٥,٨	٦,٤	١١,٨	٢,٢	٦,٨-	٢٦,٤	...
جيبوتي	٢,٥	٢,٥	٣,٧	٥,١	٤,٠	١,٧	١٢,٠	٢,٦
مصر	١١,٦	١٠,٩	٨,٤	٩,٩	١١,٤	١١,٧	١٨,٣	٥,٧
الأردن	٣,٢	٥,٩	٤,٨	٤,٤	٥,٠	٠,٧-	١٣,٩	٣,٠
لبنان	٢,٤	٦,٧	٦,٦	٥,٠	٤,٥	١,٢	١٠,٨	١,٦
موريتانيا	٥,٢	٤,٧	٤,٩	٥,٧	٦,٣	٢,١	٧,٥	٦,٦
المغرب	٢,٥	٢,٥	١,٣	٠,٩	١,٠	١,٠	٣,٩	١,٨
باكستان	٩,٥	٨,٢	١١,٠	١٣,٧	١٠,١	١٧,٦	١٠,٨	٥,٤
السودان <sup>١</sup>	٢٩,٤	٢٨,٤	٣٥,٥	١٨,١	١٣,٠	١١,٣	١٤,٣	٧,٦
الجمهورية العربية السورية <sup>٢</sup>	...	...	...	...	٤,٤	٢,٨	١٥,٢	٣,٩
تونس	٤,٧	٦,٠	٥,٦	٣,٥	٤,٤	٣,٥	٤,٩	٢,٩
الضفة الغربية وقطاع غزة <sup>٣</sup>	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٩	٣,٧	٢,٨	١٠,٩	٣,٤
<b>رصيد المالية العامة على مستوى الحكومة العامة</b>	٦,٩-	٨,١-	٨,٤-	٧,٠-	٥,٧-	٥,٢-	٥,٥-	٤,٧-
(% من إجمالي الناتج المحلي)								
جمهورية أفغانستان	٠,١	١,٤-	٠,٠	٠,٨-	٠,٩	١,٣-	٤,٠-	...
جيبوتي	٠,٨	٠,٨	٢,٧-	٠,٧-	٠,٥-	٤,٦-	١,٣	٢,٠-
مصر	٨,٧-	١١,٣-	١٠,٧-	٩,٨-	٨,٣-	٦,٩-	٨,٠-	٧,٢-
الأردن <sup>٤</sup>	٨,٠-	٩,١-	٨,٨-	٥,٧-	٥,٦-	٨,٩-	٥,٥-	٣,٣-
لبنان <sup>٤</sup>	٨,٩-	٩,٧-	٩,٠-	٦,١-	٧,٧-	٨,٣-	٩,٧-	١٤,٢-
موريتانيا <sup>٥</sup>	٤,٢-	٥,١-	٢,٦	١,٤-	١,٩-	٥,١-	٦,٥-	١,٣
المغرب <sup>٤</sup>	٤,٢-	٥,٥-	٧,٥-	٦,٨-	٤,٤-	١,٨-	٠,٧	٤,٤-
باكستان	٧,١-	٧,٠-	٨,٢-	٧,٠-	٥,٩-	٥,٢-	٧,٣-	٣,٢-
السودان <sup>١</sup>	٣,٧-	٤,٠-	٥,٠-	٠,٢	٠,٣	٥,١-	٠,٦	١,١-
الجمهورية العربية السورية <sup>٢</sup>	...	...	...	...	٤,٨-	٢,٩-	٢,٩-	٢,١-
تونس <sup>١</sup>	٤,٧-	٦,٤-	٤,٤-	٣,٠-	٠,٤-	٢,٣-	٠,٧-	٢,٧-
الضفة الغربية وقطاع غزة <sup>٣</sup>	١٤,٦-	١٥,٦-	١٠,٢-	١١,٠-	١٦,٧-	٢٦,٤-	٣٠,٥-	٢٦,٦-
<b>رصيد الحساب الجاري</b>	٣,٦-	٤,٠-	٥,٧-	٣,٥-	٣,٠-	٤,٦-	٤,١-	١,٠-
(% من إجمالي الناتج المحلي)								
جمهورية أفغانستان	٠,٣	١,٦	٤,٠	٢,٢	٢,٨	١,٦	٥,١	...
جيبوتي	٩,٣-	١١,٠-	١٣,٤-	١٢,٦-	٥,٨-	٩,٣-	٢٤,٣-	٤,٤-
مصر	١,٦-	٢,١-	٣,١-	٢,٦-	٢,٠-	٢,٣-	٠,٥	١,٦
الأردن	٩,١-	١٠,٠-	١٨,١-	١٢,٠-	٥,٣-	٣,٣-	٩,٣-	٣,٥-
لبنان	١٤,٦-	١٦,١-	١٦,١-	١٢,٥-	٩,٦-	٩,٨-	٩,٣-	١٣,١-

٣,٢-	٢٠,٥-	٢٥,٨-	٧,٣-	٨,٧-	١٠,٧-	١٤,٨-	١٦,٤-	موريتانيا
٥,٨-	٧,٠-	٩,٦-	٨,١-	٤,١-	٥,٤-	٥,٢-	١,٩	المغرب
٠,٨-	٠,٧-	٢,٠-	٠,١	٢,٢-	٥,٧-	٨,٤-	٠,١	باكستان
٥,٩-	٦,٩-	١١,٢-	٠,٤-	٢,١-	٩,٦-	١,٥-	٥,٦-	السودان <sup>١</sup>
...	...	...	...	٢,٩-	٢,٩-	١,٣-	١,٦-	الجمهورية العربية السورية <sup>٢</sup>
٦,٦-	٧,٣-	٨,٠-	٧,٤-	٤,٨-	٢,٨-	٣,٨-	٢,٧-	تونس
١٥,٩-	١٧,٨-	٢٣,٩-	٢٣,٦-	١٠,٦-	١٢,٠-	١٠,٩	٢٢,٩-	الضفة الغربية وقطاع غزة <sup>٣</sup>

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> بيانات ٢٠١١ لا تتضمن جنوب السودان بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والسنوات اللاحقة فهي تتعلق بالسودان الحالي.

<sup>٢</sup> بيانات ٢٠١١ - ٢٠١٤ لا تتضمن سوريا نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

<sup>٣</sup> الضفة الغربية وقطاع غزة ليست عضوا في صندوق النقد الدولي وغير مدرجة في أي من المجملات.

<sup>٤</sup> الحكومة المركزية. بالنسبة للأردن، تتضمن تحويلات إلى شركة الكهرباء (٤,٣% و ٢,٧% من إجمالي الناتج المحلي في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤).

<sup>٥</sup> تشمل الإيرادات النفطية المحولة إلى صندوق النفط.

<sup>٦</sup> تشمل تكاليف إعادة رزمة البنوك ومدفوعات المتأخرات.

ملحوظة: يتم إبلاغ المتغيرات على أساس السنة المالية بالنسبة إلى أفغانستان (٢١ مارس/ ٢٠ مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو)، عدا التضخم.